العوامل المحددة لموقف المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية دراسة اختبارية في بورصة عمان

د. حمدان العواملة
عميد كلية الاميرة عالية
جامعة البلقاء التطبيقية

د. عبد الستار الصياح*
كلية الاميرة عالية
جامعة البلقاء التطبيقية

ملخّص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى استفادة المستثمرين من المعلومات المحتواة في التقارير المالية ، وإلى استكشاف ملاءمة تلك المعلومات كمحدد لاتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمرين في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم نموذج وثلاث فرضيات، جمعت البيانات من (100) مستثمر . واختبرت الفرضيات بالاعتماد على معامل ارتباط (Spearman) وبحدود ثقة ($P \leq 0.05$) ، وبرهن تحليل النتائج وتفسيرها على قبول مرتفع لنموذج الدراسة ، إلا أنها تباينت بنوعها ، وقوتها ، واتجاهها على مستوى أبعاد أو مكونات المتغيرات ومقاييسها ، وخرجت الدراسة بجملة نتائج ، كان أبرزها :-

- المعلومات المتاحة في التقارير المالية دالة لموقف المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- عدم كفاية المعلومات المتاحة في التقارير المالية ، ولجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .
- تباين في أهمية المعلومات المتاحة في التقارير المالية، وكذلك مصادر المعلومات الأخرى من وجهة نظر المستثمرين .

---

*كلية الاميرة عالية/ جامعة البلقاء التطبيقية

تاريخ تسلم البحث: 2004/12/29 **تاريخ قبول البحث:** 2008/8/17

DETERMINING FACTORS OF INVESTORS POSITION IN INVESTMENT DECISION MAKING AMMAN STOCK EXCHANGE ATTEST STUDY IN

Abstract:

The objective of this study is to point out the relevance of financial reports data to investors decision.

It aims at exploring how these data represent guiding factors to decision making in the perspective of investors in Amman stock exchange. For this purpose three Hypotheses were Developed. Also questionnaire was developed to collect Responses from random sample of (100) investors.

Spearman is used (Confidence Level $P \leq 0.05$) to analyse responses and test the research hypotheses

Findings of the analysis had proved the validity of the hypotheses ; are as follow :

- Financial reports data were reliable guidance to investors decision making in general .
- Limitations of financial reports data had led investors to look for additional data sources .
- Data derived from financial reports and from other additional sources were not at the same level of significance .

* College Of Alai Princes AL - BALGA Applied University Al- Salt Jordan . Department of Financial and Managerial Sciences College Of Alia Princes Al - Balga Applied University Al - Salt Jordan .

مقدمة

في ظل التغيرات الدولية والمحلية التي باتت تؤثر في النظم الاقتصادية ، ونتيجة للتحول التاريخي في الوظيفة المالية مما يطلق عليه بمدخل الملكية owners approach إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين Users Approach (1) أصبح من الأهمية بمكان ، الاهتمام بالدور الجديد الذي تؤديه الوظيفة المالية بوصفها نظاماً للمعلومات Information System ، غايته الأساسية التوصيل والاتصال بُغية توفير ما يحتاجه المستثمرون الحاليون والمرتقبون وغيرهم من المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية العقلانية ، فتعظّم قدرتهم على الانتفاع من فرص الاستثمار المتاحة في الشركات المطروحة أسهمها للتداول في الأسواق المالية ،مما يوفر جذباً لمدخرات الأفراد ، وإسهاماً في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات .

والمعلومات هي روح أي قرار استثماري(2) ، ولكي تؤدي تلك المعلومات الغاية المرجوة منها ، وتعمل على التأثير في المستفيد أو متلقي المعلومات، وتكون باعثة ودافعة لسلوكه ، لابد من نشرها وتقديمها بشكل واضح يسهل قراءتها وفهمها وتصويرها بدقة الأحداث المختلفة ؛ التي أثرت بالوحدة الاقتصادية خلال فترة نشاطها .

وتعد التقارير والقوائم المالية السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة من أهم المصادر التي تزود متخذي القرارات لا سيما المستثمرين بالمعلومات؛(3) التي عادة ما تكون غير مكلفة نسبياً ، و هذا يعني ضرورة أن تتضمن تلك القوائم كل المعلومات المهمة التي تظهر الوحدة الاقتصادية في الصورة التي تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المختلفة المحيطة بها(4) .

المبحـــث الأول

منهجيـــــة الدراســـــة Methodology of Study

1-1 : أهميـــــة الدراســـــة Importance of the Study

منذ ظهور الوظيفة المالية وهي تعد وسيلة فعالـــة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات لإدارة الشركة والأطراف الخارجية ، بهدف مســـــاعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وبهذا الشأن فقد انصب اهتمام الوظيفة المالية على القياس المالي ، إلى أن ظهرت نظرية الاتصال Communication Theory وغيرها من النظريات الحديثة للاستثمار، فأصبحت وظيفة الاتصال وما تتطلبه من إفصاح محاسبي Accounting Disclosure الشغل الشـــاغل للإدارة المالية؛ إذ تهدف إلى توصيل المعلومات عن الشركة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب لمستخدميها لاتخاذ القرارات ، باستخدام رسائل إعلامية متمثلة بمخرجات نظام المعلومات المالية من تقارير وقوائم مالية مختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن المستثمرين يعدّون أحد أهم مستخدمي القوائم المالية ، وان مدى استخدام هؤلاء المستثمرين للقوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في عمليات البيع والشراء والاحتفاظ بالأسهم ، يعني زيادة ثقتهم بالبيانات والمعلومات التي تقدمها الشركات، الذي يعني بدوره سهولة حصول هذه الشركات على التمويل اللازم لأنشطتها من المستثمرين بأقل التكاليف. وهذا ما أكدته نتائج الدراسات (5) التي أشارت إلى أن توفر المعلومات المالية الجديدة يُحسّنْ ثقة المستثمرين بالشركات المسجلة في السوق المالية ، مما يجعل التمويل من خارج السوق أكثر سهولة وأقل كلفة .

وأهمية الدراسة ،تنبع من كونها تُظهر أهمية نظم المعلومات المالية بوصفها مصدراً لاتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمرين، وتحديد مدى استخدامهم للقوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارهم الاستثماري. ومن ثم فهي تدعو إلى لفت انتباه إدارات

الشركات المساهمة ، والشركات الأخرى إلى ضرورة تطوير نظم المعلومات المالية إذا ما وجدت الدراسة تدنّياً في اعتماد المستثمرين على مخرجات تلك النظم عند اتخاذ قرارهم الاستثماري .

وتزداد أهمية الدراسة مع الجهود الحثيثة التي يبذلها الأردن لجذب الاستثمارات المختلفة وتوجهه نحو خصخصة الشركات العامة وطرح أسهمها للبيع لاسيما أن نشاط البورصة وفعاليتها يعتمدان على حرية تداول المعلومات المالية سواء أكان ذلك من خلال القوائم المالية أم من مصادر المعلومات الأخرى.

1-2هـــــدف الدراســـــة The Objective of the Study

تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع آراء فئة من المستفيدين من التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة في الأردن بهدف بيان أهمية تلك القوائم للمستثمرين في بورصة عمان، ومدى اعتمادهم على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

1-3: متغيـــــرات الدراســـــة و فرضياتـــها

Variables and Hypotheses of the Study

Variables of the Study: متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في قياسها لشفافية نظام المعلومات المالية على ثلاثة متغيرات (أهمية القوائم المالية وكفاية المعلومات المالية و المصادر الأخرى للمعلومات) مثلت المتغير المستقل Independent Variable . في حين كانت القرارات الاستثمارية تمثل المتغير التابع Dependent Variable . وفيما يأتي مخطط يعرض العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تُمثل بمجملها نموذج الدراسة.

فرضيـــــات الدراســـــة Hypotheses of the Study

تعتمد الدراسة عدداً من الفرضيات التي سيتم اختبارها لاحقاً وهي كما يأتي:

H1: لا يوجد اتفاق بين المستثمرين على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

H2: لا يوجد اتفاق بين المستثمرين على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

H3: لا يعتمد المستثمرون على مصادر أخرى للمعلومات لسد الثغرات المعلوماتية في القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

النموذج (1) الارتباطات المتوقعة بين شفافية نظام المعلومات المالي والقرارات الاستثمارية

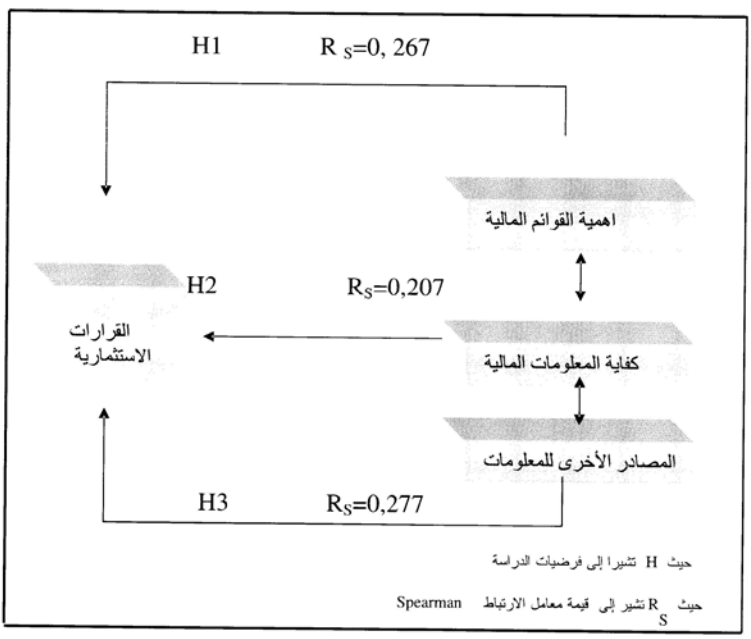

4-1 : عينـــة الدراســـة : Sample of the Study

لأجل اختبار فرضيات الدراسة ونموذجها، اختيرت بورصة عمان موقعاً للدراسة، وذلك

لأهمية الدور الذي تؤديه في بناء الاقتصاد الوطني ، ومساهمتها المرجوة في تعزيز التنمية الاقتصادية، لاسيما بعد خصخصة عدد كبير من الشركات وصدور قوانين وإجراءات وتعليمات ترمي إلى النهوض بمستوى أدائها. حدد المستثمرون في البورصة مجتمعاً للدراسة، وزعت (120) استبانة على عينة عشوائية من المستثمرين، واستعيدت (111) استبانة،اسْتُبْعِدَ منها (11) استبانة لعدم اكتمال الإجابات فيها، وبذلك بلغت نسبة الاستجابة83.3%، وزعت وجمعت في بداية عام 2007.

1-5 : أساليب القياس والاختبار

Techniques of Measurement and Testing

تعد المقاييس أداة لنقل المتراكم المعرفي إلى واقع ملموس، يُستدلُ به للتحقق من صدق الفرضيات إثباتاً أو نفياً. وفيما تتنوع أساليب القياس والاختبار ، فإن ا لدراسة الحالية اعتمدت أسلوب القياس الإداركي Perceptual الذي يستند إلى مقياس Likert الخماسي .وبما ينسجم مع أهداف الدراسة وفرضياتها. وعليه صُمّمتْ استبانة في ضوء نوع البيانات وطبيعتها المطلوب جمعها لتغطية الجانب التطبيقي ، وقد روعي أن تكون بلغة واضحة ويسهل فهمها ،وتمّ التأكد من صدق الاستبانة وثباتها من خلال توزيعها على عينة من المستثمرين في بورصة عمان واحتساب معامل الثبات Cronbachs- Alphaحيث بلغ (0.83).

1-6 أدوات المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات

Techniques of measurement and Testing

تختلف أدوات التحليل الإحصائي من حيث شمولها و عمقها وتعقيدها باختلاف الهدف من استخدامها ، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر

فرضياتها اختيرت الأدوات الآتية :

1) الوسط الحسابي Arithmetic Mean : يعد أحد مقاييس النزعة المركزية ويستخدم لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة: (6)

$$\overline{X}= \sum_{i=1}^{n} Xi/n$$

2. معامل الارتباط البسيط (Simple Correlation SPERMAN) Coefficient يستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين وتحديد شدتها ، ويقال لمتغيرين أنهما مرتبطان إذا ظهر أن التبدل في قيم أحدهما مرتبط بالتبدل في قيم الآخر(7)

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية الآتية :

$$Rs=\sum(xi-x)(yi-y)/\sqrt{\sum(xi-x)2\sum(yi-y)2}$$

3. اختبار T-test(t) : يستخدم لتحديد معنوية الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ومن ثم الحكم على قبول أو رفض الفرضيات المتبناة عند درجة حرية(N-2) ومستوى دلالة (0,05) ويرمز لها (*) ، أو مستوى دلالة (0,01) ويرمز لها (**)، وقانونها الرياضي : (8)

$$T\text{-test}=T=R\sqrt{n-2/1-R2}$$

المبحـــــث الثانـــي

الإطار النظـــري للدراســـــة

The Theoretical Framework of the Study

إن الهدف من إنشاء أي مشـــروع اقتصادي، هو القيـــام بإنجـــاز عملية أو نشـــاط معيـــن، يؤدي بدوره إلى إنتاج سلعـــة أو توفـــير خدمة لعملائـــه، الذين هـــم على استعـــداد لشراء هذه السلع أو الحصـــول على تلك الخدمة، ومن أجل القيام بهذه العملية سوف يحتاج الأمر إلى تمويل من مصادر مختلفة ، ومع ظهور المشروعات الكبيـــرة وزيادة تعقـــدها أصبحت تمول بواسطة العديد من المصادر، لذلك ينبغي الاهتمام بتلك المصادر لإدامة عمل المشروع الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن المستثمرين يشكلون أحد أهم مصادر التمويل المختلفة، ويمكن تعريف المستثمر Investor بأنه شخص طبيعـــي أو معنوي لديه أموال فائضـــة Surplus Funds عـــن حاجته يرغب في تنميتها وصيانتها. أما عملية الاستثمار فهي اتخاذ قرار Decision Making :أي اختيار بديل ملائم من بين البدائل المتاحة. Available Alternatives فعلى سبيل السؤال هل يتم الاستثمار في أسهم Stocks أو سندات Bonds أو في شراء الذهب Gold Purchasing أو في العقارات Real Estate أو العمـــلات الأجنبية Foreign Currencies . وإذا ما تقرر الاستثمار في الأسهم فأيٍ من الأسهم يمكن اختيارها؟ العادية أم الممتازة ؟ وإلى ما هنالك من البدائل. ويذكر بعضهم (9) أن ما يهم المستثمرين هو حجم الإيرادات التي يمكن استلامها كمقسوم أرباح Dividend خلال فترة الاستثمار، أو المبالغ المتأتية من الأنشطة التشغيلية التي تستخدم لأغراض التوسع Expansion والنمو Growth. ولكي يتخذ المستثمر قراره الاستثماري فإنه يحتاج إلى معلومات ملائمة تتفق مع سلوكه واتجاهاته نحو المخاطرة (11) !(10) Risk .

وهكذا برزت نظم المعلومات المالية، بوصفها ضرورة، لخلق مناخ استثماري يتسم بالمصداقية والشفافية Transparency، ويساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، (12) وتعد التقارير الماليـــة، (القوائم المحاسبية أو أي مصادر أخرى) أفضل أداة لإيصال المعلومات وإشباع حاجات المستخدمين فإنه يتعين على الإدارة أن تعمل على جعل هذا الإيصال واضحاً ومفيداً إلى أقصى حد ممكن لمستخدم أو متلقي المعلومات، وأن تكون المعلومات باعثـــة ودافعة لسلوكه، ولتحقيق ذلك ينبغـــي أن يتوفر الآتـــي :

* لابدّ من الإفصـــاح عن البيانات والمعلومات المالية التـــي تعكس حقيقة المركز المالي للشركات، وحجم الأرباح المتحققة لها، والتوقعات المستقبلية بشأنها، مما يؤدي إلى تحديد القيمة الحقيقية العادلة للأسهم المتداولة في البورصة.

* خلق الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في البورصة، وبما يعزز من استخدام المعلومات المتاحة عن أسهم الشركات كأساس للمفاضلة بين البدائل وترشيد القرارات الاستثمارية .

* تنظيم فعّال لمهنة الوساطة المالية، وبما يساعد في تطوير عملية الاتجار بالأسهم وزيادة تداولها.

* ضرورة وجود نظم معلومات كفوءة وفعالة، تعمل بموجبها أسواق رأس المال من حيث التنظيم والرقابة والإجراءات وتداول الأسهم، وبما يعزز عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وتزيد من ثقة المتعاملين نتيجة زيادة حجم المعلومات، التي تنشر عن الشركات المتداولة أســـــهمها، لذلك كان لابد من تطوير القوائم المالية بوصفها رسالة إعلامية Media Massage وأداة للتوصيل المالي كونها المرجع الأساس عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، الأمر الذي دفع الأطراف المختلفة إلى تطويرها والإضافة إليها وبما يؤهلها لمسايرة الاحتياجات المتزايدة من المعلومات، وفي ضوء ذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB(31) إلى أن « الهدف من التقارير والقوائم المالية يتمثل في إمداد المستثمرين وغيرهم بالمعلومات المحاسبية والمالية اللازمة

لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وكذلك بمعلومات عن التدفقات النقدية Cash Flows والعوائد المتوقع الحصول عليها نتيجة استثماراتهم»

وأشارت لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية(14) APB إلى أن « أهداف التقارير والقوائم المالية بوصفها وسيلة ، اتصال تتمثل في إظهارها نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي والتغيرات في ذلك المركز بكل عدالة ووضوح، إضافة إلى إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها تفيد في الحكم على الاستخدام الأمثل والكفؤ للموارد الاقتصادية القيمة المتاحة «.

الدراسات والأبحاث المرجعية السابقة

Previous References , Studies, and Research

حظيت نظم المعلومات المالية باهتمام الباحثين، وأجريت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية مما ساهم في تطوير وظيفة الاتصال المالي وزيادة كفاءتها وفاعليتها. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين كالآتي:

أولاً: دراسات اهتمت بمقومات توصيل المعلومات المالية (15)

1 – دراســـــة الجمعية الأمركية ، 1966 :

أظهرت هذه الدراسة وجود خمس مقومات يجب أن تراعى عند إعداد المعلومات المالية ونشرها وهي :-

- الملاءمة Fitness
- الأهمية النسبية Materiality
- التطبيق الموحد بين الوحدات United Application Among the Units
- التلخيص Summary
- الثبات في التطبيق Fixed in Application

2 – دراســـــة Aurner & wolf 1967 :

عُنيتْ الدراسة بشكل مباشر بمبادئ نجاح وظيفة توصيل المعلومات المالية للمستخدمين المختلفين إذ حددت تلك المبادئ بـــ:

- عدم التحيز Impartiality
- الوضوح Clarity
- الدعم Support
- المواءمة Fitness
- الدقة Accuracy

3 – دراســـــة Schmidt Anderson &، عام 1969 :

أوضحت الدراسة أن التقارير المالية أعدت ونشرت عبر فروض الاتصال وقد حددت الدراسة تلك الفروض بالآتـــــي :

- وحدة الهدف Unit of Objective
- التركيز على الاستثناءات Focus on Exceptions
- الأهمية النسبية Materiality
- التوازن بين الثبات والتغير Balance Between Constancy and Change
- استخدام مقدمة شفوية تساعد في فهم محتوى التقارير المالية وادراكها .

4 – دراســـــة Bedford عـــام 1973 :

اعتمدت الدراسة على وجود أربع قواعد يمكن أن تطبق على جميع أنواع التقارير المالية وهذه القواعد مشتقة من فروض الاتصال وهي :

- أن تكون قادرة على جذب انتباه المستخدم وباعثة لسلوكه.

- أن تحتوي على المعلومات الملائمة للمستخدمين كافة .
- عدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين .
- أن تكون ملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة ، ولمختلف المستخدمين .

ثانياً : دراسات اهتمت بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية (16)

1 – دراســـــة Wirgil & pankoof عام 1970:

توصلت الدراسة إلى أن المحللين الماليين ينصب اهتمامهم على المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل Income Statement أكثر من اهتمامهم بقائمة المركز المالي Balance Sheet – لاسيما مقسوم أرباح السهم والمبيعات – عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

2 – دراسة 1986 ! Mccaslin & Stauga :

أجريت في الولايات المتحدة بقصد قياس ملاءمة المعلومات المالية المتاحة في التقارير المالية، وقد أيدت النتائج استخدام تلك القوائم في اتخاذ القرارات إلا أنها كشفت عن قصور في تلك القوائم(17) .

3 – دراســـــة 1988 ; wallance R.S.o :

أثبتت الدراسة اتفاق المحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمديرين على أن قائمة المركز المالي تحتل في أهميتها المركز الأول ، تليها قائمة الدخل في المركز الثاني . كما أشارت الدارسة ضمن نتائجها إلى ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows ضمن القوائم المالية الأساسية(18) .

4 – دراسة OU 1990 :

اختبرت ما إذا كانت الأرقام المالية غير الربحية تتضمن معلومات عن الأرباح المستقبلية وغير معكوسة في الأرباح الحالية، وتوصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تتضمن معلومات حول اتجاه التغير في الأرباح المتوقعة، مما يؤدي إلى تعديلات في توقعات المستثمرين وبالتالي التأثير في قراراتهم (19) .

5 – دراسة Samiee & Walters 1990 :

افترضت الدراسة أن استخدام المعلومات يختلف بين كبار المستثمرين وصغارهم، ووجدت الدراسة أدلة تدعم ذلك الافتراض (20) .

6 – دراسة Lev & Thiagrajan 1993 :

حددت (12) مؤشراً من التقارير المالية لها مضمون معلوماتي وتضمنت كل من: المخزون، والربح، والمصاريف الإدارية والبيعية، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق على البحث والتطوير، والذمم المدنية، وحجم المبيعات، وأسلوب تقييم المخزون، وحجم الضريبة، وتقرير مدقق الحسابات، وغيرها (21).

7 – دراسة Barbea, et al. , 1996 :

اختبرت الدراسة ما إذا كانت نسبة حصة السهم من المبيعات السنوية إلى سعر السهم ونسبة المديونية إلى حق الملكية تفسر العوائد السوقية للأسهم بدرجة اكبر من نسبة القيمة الدفترية للسهم إلى القيمة السوقية وحجم الشركة . وتوصلت الدراسة إلى وجود مضمون معلوماتي لتلك المتغيرات يؤثر في القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين(22) .

8 – دراسة Abu Nassar & Rutherford 2000 :

تهدف إلى التعرف على أهم المعلومات الواجب نشرها في التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين والمقترضين والأكاديميين، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تجانس بين مستخدمي

التقارير المالية بشأن أهمية المعلومات التي يحتاجونها(23) .

9 – دراسة Suwaidan & El Khouri , 2000 :

أجريت بقصد اختبارأثر كمية المعلومات المفصح عنها في المخاطر (النظامية واللانظامية والكلية) للأسهم وتوصلت الدراسة إلى أدلة تدعم افتراضاتها(24) .

10 – دراســـــة Wild et al ,2001 ,, :

أظهرت الدراسة أهمية بعض البنود في القوائم الماليـــة مثل (صافي الربح والأصول المتداولة وإجمالي الأصول والخصوم والمبيعات)، وتأثيرها في قيمة الأسهم وبالتالي في قرارات الاستثمار، وقد أثبتت الدراسة أن حجم الربح الكلي له اثر كبير على قيمة الأسهم السوقية(25).

11 – دراسة غرايبة وهريش ، 1989 :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مضمون التقارير المالية في حجم التداول لأسهم الشركات، وتحديد ما إذا كان هناك تداول غير عادي عند إعلان النتائج المالية. وأكدت النتائج أن مضمون التقارير المالية يؤثر في سلوك المستثمرين لاسيما في الشركات الصغيرة (26) .

12 – دراسة غرايبة والجيوسي ، 1990 :

أجريت في الأردن بهدف اختبار مدى ملاءمة التقارير المالية لقرارات الاستثمار، والتعرف على الأهمية النسبية لبنود المعلومات ونسبة الإفصاح عنها، ومدى وجود علاقة بين نسبة الإفصاح عن المعلومات والتغير في أسعار الأسهم ، وتوصلت الدراسة إلى تجانس في احتياجات المستثمرين من المعلومات ، وقلة الإفصاح عنها(27) .

13 – دراســـة ناديـــا راضـــي ،1993:

عُنيتْ الدراسة بإبراز دور قائمة التدفقات النقدية كونها تعطي قدرة تنبؤية أفضل من المحتوى الإعلامي للأرباح المتاحة في قائمة الدخل ؛ لأنها تركز على التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة، والخارجة منها. وتساعد في تقييم مرونة وسيولة الشركة المالية وسيولتها، وتفيد

المستثمرين في تقييم مخاطر الاستثمار المختلفة (28).

14 – دراســة علي هويــدي ، 1993 :

اهتمت الدراسة بإبراز دور القوائم المالية ومحتواها بوصفها مصدراً لمعلومات متخذي القرارات الاستثمارية، وقد اتضح اتفاق محللي الاستثمار والائتمان على أهمية القوائم والتقارير المالية ومحتواها الإعلامي مصدرا في اتخاذ قراراتهم، إلا أنهم اختلفوا حول أهميتها النسبية، إذ رتبها المستثمرون حسب أهميتها كما ياتي (29) :

1 .قائمة المركز المالي 2.قائمة الدخل 3. تقرير مدقق الحسابات 4.الإيضاحات والملاحظات 5.قائمة التدفقات النقدية 6.بيان التغير في المركز المالي . بينما رتبها الدائنون حسب أهميتها كما يأتي :

1.قائمة المركز المالي 2.قائمة الدخل 3 . قائمة التدفقات النقدية 4 .تقرير مدقق الحسابات 5. بيان التغير في المركز المالي . 6. الإيضاحات والملاحظات

15 – دراسة الراشد ، 1999 :

نفذت بالكويت بهدف معرفة مدى كفاية المعلومات المالية لقرارات الاستثمار في الأوراق المالية والتعرف على تفضيل المستثمرين لأي نوع من المعلومات، وتبين من الدراسة أن المعلومات عن الأرباح، وسمعة الشركة، وأنشطتها تحتل أهمية كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة(30) .

16 – دراسة أبو نصار والذنيبات ، 2005 :

سعت الدراسة إلى تقدير أهمية المعلومات المنشورة بالتقارير المالية، ومدى كفايتها ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات، وأوضحت النتائج أن العينة متفقة على أهمية البنود (المعلومات) المنشورة في التقارير المالية حيث تراوحت الإجابات بين مهمة – ومهمة جداً(31) .

بِمَ تختلف دراستنا عمّا سبقها من دراسات

1.هـــي دراســـة ميدانيـــة تقوم ببحث العوامل المحدّدة لموقف المستثمرين في بورصة عمان من الناحية الواقعية والفعلية، وبالتطبيق العملي من وجهة نظر المستثمرين .

2.تركز على العوامل المالية وغير المالية ومن ثم أثرهما في كفاءة القرارات الاستثماريـــة.

3. تحدد الدراســـة طبيعة العلاقة بين كل متغير والقرارات الاستثمارية بصورة إجماليـــة، إضافة إلى الربط ما بين المتغيرات بعضها مع بعض .

4. تتطرق الدراسة إلى أساليب تعزيز الفهم، ورفع كفاءة القرارات الاستثمارية، وعدم الاكتفاء بعرض العوامل المؤثرة فيها .

المبحـــــث الثالـــــث

الإطـــــار العملـــــي : Practical framework

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إعطاء نبذة مختصرة عن عينة الدراسة المتمثلة بالمستثمرين (إحدى الفئات المستخدمة للتقارير والقوائم المالية)، إذْ لا يحق لأغلب المستثمرين الإطلاع على السجلات التفصيلية للشركات التي تم الاستثمار فيها ، إلا بحدود ما يتم الإفصاح Disclosure عنه من معلومات ضمن التقارير السنوية. وعليه وجـــهت استمارة الاستبيان إلى فئة المستثمرين للتعرف على نوعيتهم واستطلاع آرائهـــــم حول مدى إدراكهم لأهمية القوائم المالية والمحاسبية، وتحديداً : هل المعلومات المالية التي تتضمنها تلك القوائم كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، أو يتم اللجوء إلى مصادر أخرى لتعويض النقص في تلك المعلومات ؟

3-1 : وصف أفراد عينة الدراسة

يتضمن الإشارة بشكل موجز إلى خصائص المستثمرين ، الذين شملتهم الدراسة لما تشكله من أساس مهم في فهم العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة ، إذ توزعت عينة الدراسة حسب

سماتها الشخصية وخصائصها على النحو التالي:

1 – توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

Distributing the Study Sample According to Sex

يتضح من الجدول (1) أن معظم المستثمريـــن هم من الذكور ، إذْ بلغ عددهـــم (88) وبنسبـــة (88%) في حيـــن إن عدد الإناث (12) وبنسبة (12%).

جدول رقم (1) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	88	%88
أنثى	12	%12
المجموع	100	%100

2 – توزيع عينة الدراسة حسب العمر

Distributing the Study Sample According to Age

يبيّن الجدول (2) أن أعمار عينة الدراسة تراوحت بين 20 سنة إلى أكثر من 50 سنة ، وأن النسبة الغالبة تركزت على الفئة العمرية ≤ 40 سنة إذ بلغت نسبتهم (66%) من إجمالي العينة ،ويوفر ذلك مؤشراًإيجابياً على أن أفراد العينة ناضجون في مجال الاستثمار المالي والتعامل مع الأوراق المالية.

جدول رقم (2) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة %
20–29 سنة	7	%7
30– 39 سنة	27	%27
40–49 سنة	32	%32
≤ 50 سنة	34	%34
المجموع	100	%100

3 – توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الدراسي

Distributing the Study Sample According to the level of Education

يوضح الجدول (3) أن غالبية المستثمرين (71%) هم من حملة البكالوريوس ، في حين إن نسبة (18%) يحملون شهادة أدنى من البكالوريوس ، وهناك نسبة منخفضة نسبياً (11%) تحمل شهادات عليا . وعلى الرغم مـــن تعدد مستويات المستثمرين الدراسية فإن هناك نسبة كبيرة ممن يحملـــــون الشهادة الجامعية كحد أدنى (82%) ، وهذا يشير إلى كفاءة العينة من حيث قدرتها على فهم المعلومات المالية المتاحة وتحليلها .

جدول رقم (3) : توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة %
توجيهي وأقل منها	18	%18
بكالوريوس	71	%71
دراسات عليا	11	%11
المجموع	100	%100

4 – توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

Distributing the Study Sample According to Professions

نلاحظ من الجدول(4) تركز عينة الدراسة لدى القطاع الخاص (51) مستثمراً،ويأتي بالدرجة الثانية المستثمرون الذين يعملـــــون في القطاع الحكومي (24) مستثمراً ، كما وجـــد (19) متقاعداً ممن يعملون في الاستثمارات المالية إضافة إلى (6) طلاب ، وهذا مؤشر على أن الاستثمار وتشغيل الأموال أصبح هدفاً لفئات عريضة من المجتمع.

جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة %
طالب	6	%6
قطاع حكومي	24	%24
قطاع خاص	51	%51
متقاعد	19	%19
أخرى	-	%0
المجموع	100	%100

5 – توزيع عينة الدراسة وفقاً لقطاع الاستثمار المفضل

Distributing the Study Sample According to Sector of Investing

استطلعت آراء عينة الدراسة حول القطاعات الاقتصادية التي يفضلون الاستثمار فيها وتبيّن أن أغلب المستثمرين يفضلون الاستثمار في القطاع الخاص ، فقد بلغ عددهم (48)مستثمراً، واحتل القطاع المختلط المرتبة الثانية ، ويلاحظ بأن نسبة كبيرة من المستثمرين تفضل الاستثمار في القطاع الصناعي الذي احتل المرتبة الأولى ، يليه القطاع التجاري في المرتبة الثانية ، ثم القطاع الخدمي ، وأخيرا القطاع الزراعي .

وتعزى هذه النتائج برأي الباحث إلى أن شركات القطاع الصناعي سواء كانت خاصة أو مختلطة توزع مقسوم أرباح عالٍ مقارنة بالشركات الزراعية أو غيرها ، فضلاً عن أن هناك دعماً كبيراً للمشاريع الصناعية من قبل الدولة ، أما المشاريع الزراعية ورغم أهميتها نجد أن تذبذب كمية الإنتاج Quantity of Production وطول دورة الإنتاج Cycle Production تحدّ من إمكانية سرعة استرداد رأس المال المستثمر وتوزيع الأرباح بشكل مبكر ومنتظم .

جدول رقم (5) : توزيع عينة الدراسة حسب الأفضلية في الاستثمار

القطاع الذي يفضل الاستثمار فيه	مختلط		خاص		مختلط خاص		إجمالي	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
القطاع الصناعي	17	%52	21	%44	7	%37	45	%45
القطاع التجاري	10	%30	18	%38	5	%26	33	%33
القطاع الزراعي	2	%6	3	%6	2	%11	7	%7
القطاع الخدمي	4	%12	6	%12	5	%26	15	%15
المجموع	33	%33	48	%48	19	%19	100	%100

2-3 اختبار فرضيات الدراسة Test of Study Hypothesis

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التقارير والقوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتحديداً مدى كفاية المعلومات التي توفرها تلك التقارير ، وهل المستثمرون يحتاجون إلى معلومات أخرى لترشيد قراراتهم ، أو أنهم يلجؤون إلى مصادر أخرى لسد الثغرات (أو النقص) في المعلومات المالية التي يحتاجونها . وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم اختبار فرضياتها كالآتي :

1. اختبار الفرضية الأولى

استندت الفرضية الأولى إلى توقع الباحثين بعدم وجود اتفاق بين المستثمرين على أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية . وقد اتضح من الإجابات التي أمكن الحصول عليها أن هنـــاك (75%) من المستثمرين يستخدمون القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وأن (60%) يعدّونها مهمة جداً ، في حين أن (15%) يعدّونها مهمة ، كما يظهر في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6) : الأهمية النسبية للقوائم المالية من وجهة نظر المستثمرين

درجة الأهمية	العدد	النسبة%
مهم جداً	60	%60
مهم	15	%15
محايد	3	%3
متوسط الأهمية	10	%10
غير مهم	12	%12
المجموع	100	%100

وعند اختبار العلاقة حول مدى استخدام القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية كانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (7) .

جدول (7) : العلاقة بين استخدام القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

المتغير التابع / المتغير المستقل	اتخاذ القرارات الاستثمارية		
	الارتباط R_s	tالمحسوبة	قاعدة القرار
قائمة الدخل	0.235*	2.97	تقبل
قائمة المركز المالي	0.095	1.54	ترفض
قائمة التدفقات النقدية	0.302**	4.11	تقبل
القوائم المالية مجتمعة	0.267*	3.46	تقبل

** $P \leq 0.01$, *$P \leq 0.05$

يوضح الجدول السابق أن كلاً من قائمتي الدخل والتدفقات النقدية قد ارتبطتا بعلاقات معنوية مع عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أنهما قد اختلفتا في مستوى المعنوية بين((O.05-O1 وكانت قيمة t المحسوبة ضمن منطقة القبول، في حين لم تكن هناك علاقة معنوية بين قائمة المركز المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية ، وعلى المستوى الكلي للقوائم المالية ومدى استخدامها من قبل المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية اتضح وجود علاقة معنوية

بمســـــتوى ثقـــــة (95%) وهذا يثبت عدم صحة الفرضية الأولى . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (32) . Hendriksen & vanBreda

2. اختبار الفرضية الثانية .

تعتمد الفرضية الثانية على توقع الباحث بعدم وجود علاقة معنوية بين كفاية معلومات القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين واتخاذ القرارات الاستثمارية . حيث أظهرت كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تفاوتاً في علاقاتها مع اتخاذ القرارات الاستثمارية ، إذ بلغ معامل الارتباط بين قائمة الدخل والمركز المالي كمتغيرين مستقلين واتخاذ القرارات الاستثمارية كمتغير تابع (0.193) (0.103) على التوالي وهما غير معنويين ، بينما ارتبطت قائمة التدفقات النقدية بعلاقة معنوية وبمستوى ثقة (95%) مع اتخاذ القرارات الاستثمارية . وعلى مستوى إجمالي القوائم المالية فقد كان الارتباط غير معنوي ، وكانت قيمة (t) المحسوبة ضمن منطقة الرفض . وتفيد هذه النتيجة بعدم التعويل على القوائم المالية وحدها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية . وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (33) Shell Adam

جدول (8) : الارتباط بين كفاية المعلومات واتخاذ القرارات الاستثمارية

المتغير التابع / المتغير المستقل	اتخاذ القرارات الاستثمارية		
	الارتباط R_s	t المحسوبة	قاعدة القرار
قائمة الدخل	0.193	2.44	ترفض
قائمة المركز المالي	0.103	1.60	ترفض
قائمة التدفقات النقدية	0.237*	3.00	تقبل
كفاية القوائم المالية	0.207	2.60	ترفض

3. اختبار الفرضية الثالثة

بُنيتْ الفرضية الثالثة على توقع الباحثين بأن المستثمرين لا يلجؤون إلى مصادر أخرى لسد النقض في المعلومات التي توفرها القوائم المالية ، وقد تبين مـــــن تحليل الاستبانة أن (36%) من المستثمرين يكتفون بالمعلومات التي توفرها القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، في حين إن (64%) من المستثمرين يعتمدون على مصادر أخرى .

جدول (9) : مصادر المعلومات المكملة للقوائم المالية

مصـــادر المعلومـــات المكملة	نعم		لا
	العدد	النسبة%	
تقارير مدقق الرقابة المالية	24	%37	
النشرات اليومية والأسبوعية لبورصة عمان	10	%16	
النشرات الخاصة بالشركات والصادرة من غرف التجارة ة والصناعة	2	%3	
القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة	8	%13	
الإيضاحات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية	10	%16	
سمعة الشركة	4	%6	
الإشاعات	4	%6	
مصادر أخرى	2	%3	
المجموع	64	%100	36

واتضح كذلك أن مصادر المعلومات الأخرى هي أيضا قد تباينت في أهميتها للمستثمرين، إذ تصدرّت تقارير مدقق الرقابة المالية المرتبة الأولى في أهميتها،ويرجع السبب في ذلك إلى ثقة المستثمرين بحيادية معدّي تلك التقارير، تلتها النشرات اليومية لبورصة عمان والإيضاحات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية وبأهمية نسبية (16%)، لكل منها ، واحتلت القوانين والتشريعات الحكوميـــة أهمية نسبية (13%)، أما سمعة الشركة ، والإشاعات بشأنها فقد بلغـــت أهميتها

النسبية(6%) لكل منها ، وأن النشرات الخاصة بالشركات والصادرة من غرف التجارة والصناعة كانت ذات أهمية منخفضة وبأهمية نسبية (3%) .

وعند اختبار العلاقة بين مصادر المعلومات مجتمعة وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية نجد أن مصادر المعلومات المكملة للقوائم المالية قد ارتبطت بعلاقة معنوية مع اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث كانت قيمة t المحسوبة ضمن منطقة القبول بمستوى معنوية (0.05) ولا تدعم هذه النتيجة قبول الفرضية الثالثة وصحتها ونستنتج أن المستثمرين يعتمدون على مصادر معلومات أخرى غير المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

جدول (10): اختبار العلاقة بين مصادر المعلومات المكملة واتخاذ القرارات الاستثمارية

المتغير التابع / المتغير المستقل	اتخاذ القرارات الاستثمارية		
	الارتباط R_s	المحسوبة t	قاعدة القرار
مصادر المعلومات المكملة	02.77*	3.65	تقبل

واستكمالاً لتحقيق الفائدة المرجوة من الدراسة فقد تم سؤال المستثمرين حول رأيهم في البنود التي يرونها مهمة لكنها غير موجودة في القوائم الماليـــة ، أو مصادر المعلومات الأخرى التي تؤثر في قراراهم الاستثماري فقد جاءت النتائج بعد تبويبها وتحليلها كما هي في الجدول (11)

جدول (11) : معلومات ضرورية للمستثمرين لكنها غير متاحة في القوائم المالية

نـــوع المعلومـــات	الوسط الحسابي
مجموعة (1) مفردات مهمة جداً	
1. معلومات عن القيم بالأسعار الجارية .	4.12
2. معلومات حول الخطط الإستراتيجية للشركة	4.01
3. معلومات عن إدارة الشركة.	3.87
4. تقارير دورية (نصف سنوية مثلا) .	3.5
مجموعة (2)مفردات مهمة	
1. معلومات تسلسلة زمنية من السنوات تفيد لأغراض المقارنة.	3.43
2. تحليل للمؤشرات المالية الأساسية.	3.28
3. معلومات حول المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الشركة عند ممارسة أنشطتها	3.25
4. تفاصيل حول الديون وآجالها .	3.21
5. معلومات عن الضمانات المقدمة من العملاء .	3.2
مجموعة (3) مفردات منخفضة الأهمية	
1. معلومات عن كبار المساهمين .	2.98
2. القضايا القانونية التي تكون الشركة طرفاً فيها .	2.5
3. معلومات عن الضرائب المحصلة من الشركة.	2.33

يشير الجدول السابق إلى أن المستثمرين بحاجة إلى مزيد من المعلومات حيث طالبوا بتوفير معلومات صنفت حسب أهميتها إلى ثلاث مجموعات : مهمة جداً وكانت حـــول (القيم الجارية والخطط الاستراتيجية ومعلومات عن الإدارة والتقارير الدورية) وبأوساط حسابية (4.12, 4.01, 3.87, 3.5) على التوالي. ومتوسطة الأهميـــة (معلومات عن سنوات سابقة وتحليل لبعض المؤشرات المالية والمشاكل التي تعاني منها الشركـــة وديـــون الشركـــة ،ومعلومـــات عن الضمـــانات المقدمة من العمـــلاء) وبأوساط حسابيـــة: (3.43,

3.28, 3.25 ,3.21 , 3.2) على التوالي . ومتدني الأهمية(معلومات عن كبار المساهمين والقضايا القانونية المتعلقة بالشركـــــة ،والضـــــرائب)وبأوســـــــاط حسابيـــــة: (2.98, 2.5, 2.33) على التوالي.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

Conclusions and Recommendations

أولاً: الاستنتـــاجـــــات Conclusions

1. يقود الـــتأمل في المتراكم الفكري، إلى أهمية الاهتمام بالبعد الإعلامي المالي ؛ لأنه يعد أحد الأبعاد التي ترتكز عليها الوظيفة المالية ، بوصفها أداة للتوصيـــــل والاتصال لتوفير احتياجات المستخدمين الحاليين والمرتقبيـــــن وغيرهم من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، لاسيما المستثمرون منهم مما يحقق جذباً لمدخراتهم والإسهام في تدبير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية .

2. يتفق غالبية المستثمرين على أن المعلومات المالية المقدمة في القوائم الماليـــة ما زالت تحظى بأهمية كبيرة لديهم ، ويتضح ذلك من اعتماد معظم أفراد عينة الدراسة على معلومات تلك القوائم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فقد ظهر أن الوسط الحسابي لمجمل القوائم كان مرتفعاً عن المتوسط العام.

3. على الرغم من أهمية القوائم المالية إلا أنها لا تزال غير كافية لسد احتياجات الأطراف المستخدمة لها وتلبية متطلباتهم ــ وبشكل خاص المستثمرون ــ إذ لجأ معظم أفراد العينة إلى مصادر معلومات أخرى تكمل ما تتضمنه القوائم المالية ، وقد نتج عن ذلك قبول الفرضية

الثانية، وعلى الرغم من قبول الفرضية إلا أن هذا لا يقلل من أهمية القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

4. اتضحت أهمية مصادر المعلومات المكملة للقوائم المالية ، ولكن الاختلاف كان حول الأهمية النسبية لتلك المصادر فقد رتبها المستثمرون إلى : تقرير مدقق الرقابة المالية ، ونشرات البورصة ، والإيضاحات الهامشية المرفقة وقوانين ، الدولة ، وسمعة الشركة ، والإشاعات حول أداء الشركات وسمعتها .

ثانياً : التوصيات : Recommendations

استكمالاً للمضامين الواردة في هذه الدراسة التي اعتمدت إطاراً مرجعياً للاستنتاجات، فقد اتجهت إلى صياغة بعض التوصيات التي يمكن الانتفاع بها في الشركات عموماً والشركات المساهمة خصوصاً، ولأغراض التحديد فقد صُنفتْ التوصيات كالآتي:

1. ضرورة الاهتمام برغبات المستثمرين في الحصول على المعلومات لسد الثغرات فيما يتعلق بإشهار المعلومات ، وبالشكل الذي يمكنهم من تقييم المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها وسيولتها النقدية ، لِمَا لمثل هذه المعلومات من أهمية في بث الثقة للاستثمار في الشركات ،ومن ثم تحفيز المُلاك وحَملة الأسهم على إبقاء استثماراتهم في الشركة ، وعدم التخلص منها ببيعها ، مما قد يؤثر سلباً في القيمة السوقية لأسهم الشركة وهذا لا يعني أن تقوم الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات التي قد تتعارض مع مصالح بعض الفئات المستخدمة للمعلومات أو قد تُستغل من قبل المنافسين .

2. يجب توفير معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ومرد هذه التوصية هو رغبة أغلب المستثمرين في الحصول على معلومات أخرى مكملة للقوائم المالية تساهم في عقلنة القرارات الاستثمارية وتخفض مستوى الخطر فيها .

3. ضرورة الإفصاح عن معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ومرد هذه التوصية هو رغبة اغلب المستثمرين بالحصول على معلومات مكملة للقوائم المالية تساعد في تحسين مستوى الشفافية وبالتالي تقليل مخاطر الاستثمار عندهم.

4. توسيع دور أجهزة الرقابة المالية وبورصة عمان كي تساهم بصورة فعالة في تحسين مستوى الشفافية المالية ونوعها وذلك من خلال إلزام الشركات بنشر قوائم مالية ومعلومات إضافية بأشكال موحدة ، مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستثمرين المتعددة الأخرى

5. مد الجسور بين المنظمـــــات المهنية (شركات مساهمة أو حكومية) و المؤسسات الأكاديمية بهدف الاستفادة من المتراكم النظري ، ووضعه موضع التنفيذ من خلال إقامة الدورات ، والندوات والاستشارات وما شابه ذلك ، وهي خطوة لتمتين عرى التعاون بينها

References

1. Longstreth D, B.(1993), Takeovers , Corporate Governance, and stock Ownership :Some Disquieting Trends , The Journal of Portfolio Management ,P55.

2. Daft, Richard L,. , (1989) Organization : theory and Design New York, West publishing Co ., Inc,P :30.

3. Lawrence Revsinc, (1973), Replacement Cost Accounting ,Englewood , Cliffs N.J., prentice- Hall.

4. Buzby , Stephen L.,(1974), Nature of adequate Disclosure , Journal of Accountancy ,April .

5. Choi, Frederick D.S.,(1973), Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market , Journal of Accounting Research, autumn.

6. Philips, John L., (1992) How to Think about Statistics , New Jersry, ,PP: 2021- .

7. Monks,.Jeseph G., &Newten, Byron L., (1988), Statistics for Business ,U.S.A .,2nd ,edition.

8. المشهداني ،محمود حسن هرمز / أمير حنا، (1989) ،» الإحصاء «، بغداد ، بيت الحكمة ، ص.ص 477-489 .

9. Eldon S.Hendriksen &Michael F. Van Breda , (1992), Accounting Theory , fifth edition , Irwin, ,p.851.

10. Weston, J.f., &E.F. Brigham, (1987), Essentials of Management Finance , eighth edition , Dtyden press, ,P.226 .

11. Jauch, L.R., &W.F.Glueck,(1993), Strategic Management and Business Policy , Mc Graw Hill Book Co ., New York, , P.186.

12. Baruch, L., (1984), Financial Statement Analysis: New Approach , print co . Hall, ,pp: 185240-.

13. FASB., (1984) , Objective of Financial Reporting Business Enterprises ,Des., ,p.56-.

14. AICPA.,(1970), Basis Concept and Accounting Principles Under

Lying of Financial Statement of Business Enterprises APB ,Statement No.4.AICPA.

15. الشحات، محمد عطوة،(1987) ،»تطوير تقارير المحاسبة الإدارية في إطار نظرية الاتصال» ، رسالة دكتوراه ، كليـــة التجارة بنـــها، جامعـــة الزقازيق ، ، ص. ص: 40-51

16. قايد ، متولي أحمد السيد ،(1995) ،» تحليل العلاقة بيـــن محتويات التقارير المالية المنشورة والأسعار السوقية للأسهم المتداولة في بورصة الأوراق المالية الكويتية» ، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العـــدد الثاني، ، ص ص : 5-7.

17. McCaslin F.E., & Stauga K.G.,(1986),Similarities Measurement Needs of Equity Investors and Creditors ,Accounting and Business Research ,Spring, pp:151156-.

18. Walance, R.S.O., (1988), Corporate Financial Reporting in Nigeria , Accounting and Business. Research , Autumn,.

19. OU, J.A. (1990), The Information Content of Non earning Accounting Numbers as Earnings Predictors Journal of Accounting Research . 28 (1) : 144164-.

20. Samiee, S., & Walters ., (1990) , Rectifying Strategic Gaps in Export Management , Journal of Global Marketing, 4(1) ,PP: 736-.

21. Lev,B., & S.,R.,Thiagaragian,(1993), Fundamental Information Analysis , Journal of Accounting Research , pp:190215-.

22. Barbee ,W.C.,Jr.S .Mukherji , & G.,A., Raines (1996) , Do Sales Price and Dep Equity Explain Stock Returns Better than book-Market and Firm Size ? Financial Analysis Journal , April, pp:5660-.

23. Abu-Nassar, M. and Rutherford, B.(2000), External Reporting in Less Developed Countries with Moderately Sophisticated Capital Markets , Research in Accounting in Emerging Economics, 4: 227-247.

24. Suwaidan . M. and El-Khouri, R. (2000) An Empirical Examination

of the Relationship Between Increased Disclosure in Jordanian Corporate Annual Reports d Risk, Dirasat , University of Jordan , 27: 467476- .

25. Wild, J., Bernstein, L.A.,& Subramanyam, K. R., (2001),Financial Statement Analysis,McGraw-Hill,7Edition, NewYork,pp:95115-.

26. غرايبة ، فوزي ولينا هريش ، (1989) ، أثر مضمون التقارير المالية السنوية من المعلومات على حجم التداول بأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية ، مجلة دراسات ، مج 16، ع1 ، ص7-25.

27. غرايبة، فوزي، ومحمود الجيوسي ، ، (1990) ، «التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي» ، دراسات ، مج 17 ، ع1، ص 143-160.

28. راضي ،نادية، (1993) ، « دور قائمة التدفقات النقدية في زيادة فعالية الإفصاح في سوق الأوراق الماليـــة «، المؤتمر العلمـــي الثـــاني للمحاسبين المصريين ، الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، القاهرة ، ابريل ، ، ص ص : 24-13 .

30. هويدي ، علي محمد حسن (1993) ، « القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان : دراسة اختبارية « ،مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الأول ، ، ص ص : 173-139.

29. الراشد ، وائل ، (1999) ، «أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية : دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت» ، مجلة دراسات ، مج3 ، ع 1 ، ص 27-64 .

30. أبو نصار، محمد وعلي الذنيبات،(2005)» أهمية تعليمات الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية» ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد32،العدد 1،ص115.

31. Eldon S.Hendriksen &Michael F. Van Breda , (1992), Accounting Theory, fifth edition , Irwin, ,p.851.

32. Shell , Adam (1994), Small Investors in the Street Public Relation journal February .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1) الاستبانة

السيد المستثمر ..... المحترم

يسر الباحثان أن يضعا بين يديكم الاستبانة الخاصة بالدراسة الموسومة " **العوامل المحددة لموقف المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية : دراسة اختبارية في بورصة عمان** " . ويهدف الباحثان من خلال هذه الاستبانة الى الحصول على أدلة تعزز أهمية القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى التي تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية .

وبصفتكم أحد المستثمرين في البورصة ولكونكم تعتمدون على المعلومات التي تتيحها التقارير المالية عند اتخاذ قراراتكم الاستثمارية، يرجو الباحث منكم الإجابة عن أسئلة الاستبانة كافة وبأفضل ما لديكم من معلومات ، علما أن جميع الإجابات لن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي حصرا.

ولكم سلفا فائق الشكر لحسن تعاونكم

د. حمدان العوامله
جامعة البلقاء التطبيقية –عميد كلية الأميرة عالية

د. عبد الستار مصطفى الصياح
جامعة جرش –قسم العلوم الإدارية

الاستبـــانـــــة

ملاحظة/ يرجى وضع علامة ☑ على الإجابة المناسبة .

أولا: معلومات عامة

1. **الجنس** : ذكر أنثى
2. **العمر** : أقل من 20 29-20 39- 30 40 - 49 50 فأكثر
3. **التحصيل الدراسي** : أقل من توجيهي بكالوريوس دراسات عليا
4. **المهنة** : طالب قطاع خاص موظف حكومي متقاعد أخرى

5. القطاع الذي تفضل الاستثمار

القطاع	مختلط	خاص	مختلط خاص
القطاع الصناعي			
القطاع التجاري			
القطاع الزراعي			
القطاع الخدمي			

	ثانياً : معلومات تتعلق بالقوائم المالية	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
.6	اعتمد على القوائم المالية عند اتخاذ قراري الاستثماري					
.7	تعد قائمة الدخل إحدى مصادر المعلومات التي استند عليها عند اتخاذ قراري الاستثماري					
.8	تعد قائمة المركز المالي إحدى مصادر المعلومات التي استند عليها عند اتخاذ قراري الاستثماري					
.9	تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى مصادر المعلومات التي أعتمد عليها عند قراري الاستثماري					
	ثالثا: معلومات تخص كفاية القوائم المالية					
.10	تُعبر الإيرادات في قائمة الدخل عن الصورة الحقيقية لنشاط الشركة التشغيلي					
.11	تعكس أرقام التكاليف التي تظهر في قائمة الدخل جوهر التكلفة التي تتحملها الشركة					
.12	تعد المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي إجمالية					
.13	قيم (الموجودات ، المطلوبات ،حقوق الملكية) الظاهرة في قائمة المركز المالي هي ساكنة					
.14	تظهر قائمة التدفقات النقدية تفاصيل واضحة يسهل فهمها وتحليلها					
.15	يدخل الاجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية					
.16	المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تاريخية ولا تعبر عن القيم الحقيقية في ظل التضخم					
.17	المعلومات التي توفرها قائمة الدخل غير كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية					
.18	المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي غير كافية لاتخاذ					

	القرارات الاستثمارية
.19	المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية غير كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية
	رابعاً: معلومات تُعنى بمصادر المعلومات الأخرى
.20	مصادر المعلومات من غير القوائم المالية مهمة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية
.21	أعتمد على تقرير مدقق الرقابة المالية في اتخاذ قراري الاستثماري
.22	اعتمد على القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة في اتخاذ قراري الاستثماري
.23	اعتمد على الإيضاحات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية عند اتخاذ قراري الاستثماري
.24	اعتمد على النشرات اليومية والأسبوعية لبورصة عمان المالي عند اتخاذ قراري الاستثماري
.25	اعتمد على سمعة الشركة عند اتخذ قراري الاستثماري
.26	اعتمد على النشرات الخاصة بالشركات والصادرة من غرفة التجارة في اتخاذ قراري الاستثماري
.27	اعتمد على الإشاعات عند اتخاذ قراري الاستثماري
.28	اعتمد على مصادر أخرى توفر معلومات عند اتخاذ قراري الاستثماري
	خامساً: معلومات تخص اتخاذ القرارات الاستثمارية
.29	ادرس مردود القرار وخلفه قبل اتخاذه
.30	اختار البديل الذي يحقق الهدف بأقل كلفة
.31	اختار البديل الذي يمكن تنفيذه من الناحية العملية والمالية
.32	اختار البديل الذي أتوقع قبوله من المتأثرين به
.33	اختار البديل الذي يسهم في تحقيق الأهداف المستقبلية
.34	معظم قراراتي لها آثار ومردودات مالية

سادساً : معلومات تخص بعض المقترحات الضرورية

من اجل توفير المعلومات اللازمة لسد حاجات المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فما هو تقييمك للمقترحات الآتية :

	المقترحات	مهم جدا	مهم	متوسط	قليل الأهمية	غير مهم
.35	نشر معلومات عن كبار المساهمين					
.36	نشر تفصيلات حول الديون وآجالها					
.37	نشر معلومات عن القيم بالأسعار الجارية					
.38	نشر معلومات عن إدارة الشركة					
.39	نشر معلومات لعدة سنوات لأغراض المقارنة					
.40	نشر معلومات عن القضايا القانونية التي تكون الشركة طرفا فيها					
.41	نشر معلومات عن الضمانات المقدمة من العملاء					
.42	نشر تقارير دورية (نصف سنوية مثلا)					
.43	نشر معلومات حول الخطط الاستراتيجية للشركة					
.44	نشر نتائج تحليل المؤشرات المالية (الربحية، السيولة .. الخ)					
.45	نشر معلومات عن الضرائب المحصلة من الشركة					
.46	نشر معلومات حول المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الشركة عن ممارسة نشاطها .					